جامعة الإسكندرية
كلية الحقوق
قسم القانون العام

مجالس التأديب
ورقابة المحكمة الإدارية العليا عليها

رسالة مقدمة
لنيل درجة دكتور في الحقوق

إعداد
هيثم حليم غازى
مستشار مساعد بمجلس الدولة

٢٠٠٩

P.U.A. Library
Library D
Faculty of : Legal
Serial No : 350
Classification : 346

خطة البحـــث

يجب أن تشتمل خطة البحث – حتى تحقق الغايات المرجوة والآمـال المنشودة – على التساؤلات والنقاط التى سيتم تناولها فى البحث ، بحيث تشكل هذه الخطة إطاره العام ومنهجه دون أن تصبح قيداً لا فكاك منه ، فتكون قابلة للتعديل والتغيير ـــ بقدر مناسب ـــ وفقاً لما يتطلبه سير البحث وما يسفر عنه من نقاط غامضة تستحق الإضافة أو الإسهاب دون إخـلال بجـوهر البحـث وإطاره .

وسيكون تناولنا للموضوع من خلال بابين رئيـسيين يـسبقهما فـصل تمهيدى على النحو الآتى :

* الفصل التمهيدى : ويحمل عنوان أساسيات في التأديب . وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث ، تناولنا فى أولهما التوظف العام وطـابع التأديـب ، وفـى الثاني مبدأ الشرعية في المجال التأديبي وفي الثالث النظم المختلفـة للـسلطة التأديبية .

*الباب الأول: ويحمل عنوان الطبيعة القانونية لمجالس التأديب ونظامها العام .

وينقسم هذا الباب بدوره إلى فصلين تناولنا فـى أولهمـا التطبيقـات المعاصرة لنظام مجالس التأديب فى الكادرات الخاصة ، والطبيعـة القانونيـة لتلك المجالس ، ومدى توافقها مع حق الفرد فى اللجوء إلى قاضيه الطبيعى .

وتناولنا فى الفصل الثانى النظام العام لعمل مجالس التأديب من حيث إجراءات وضمانات التحقيق التأديبى والتى يترتب على إهدارها أو الإخلال بها بطلان قرار الجزاء ، وقرار الإحالة إلى مجلس التأديب وآثاره ، والقواعد الحاكمة لعمل مجالس التأديب .

* **الباب الثانى** : ويحمل عنوان دور المحكمة الإدارية العليا فى الرقابة على قرارات مجالس التأديب .

وينقسم هذا الباب إلى فصلين تناولنا فى أولهما طرق وإجراءات الطعن فى قرارات مجالس التأديب ، ومراحل سير الطعون أمام المحكمة الإدارية العليا . وفى ثانيهما رقابة المحكمة الإدارية العليا على إجراءات وقرارات مجالس التأديب من الناحيتين الشكلية والموضوعية ، وأثار الطعن القضائى فى قرارات مجالس التأديب ، ومدى إمكانية التعويض عنها .

وبذلك فإن خطة البحث تقوم بالأساس على تقسيمه إلى بابين رئيسيين تناولنا فى أولهما عمل مجالس التأديب بوجه عام ، أما الثانى فقد تناول فيه رقابة المحكمة الإدارية العليا على قرارات وأعمال هذه المجالس من خلال الطعن فيها . مع الأخذ فى الاعتبار أن موضوع البحث يقتصر على مجالس التأديب التى يُطعن فى قراراتها أمام المحكمة الإدارية العليا ، دون غيرها من مجالس تأديب أخرى لا تقبل هذا الطعن بناء على تنظيم تشريعى خاص[1] .

وقد سعينا ــ قدر الإمكان ــ نحو الأخذ بقدر مناسب من العرض المتوازن للموضوعات والأفكار التي عرض لها . والتى قد يحتاج بعض منها إلى مؤلف متخصص كامل دون إسهاب ممل أو إيجاز مخل .

وختاما ، فإننا نأمل أن يكون قد حالفنا التوفيق ــ بفضل من الله وعونه ــ فى إدراك الغايات المرجوة من هذا البحث وبلوغ أهدافه ، وإن كان غير ذلك فمن نفسى ــ وهو من طبيعة البشر ــ فالكمال هو تاج التشريع الإلهي ولا عصمة إلا للرسل .

ويكفينا شرف المحاولة الجادة والسعي المخلص لاستكمال فراغ ارتأيناه فى مجال تأديب ذوى الكادرات الخاصة على كثرتهم ، والطبيعة المميزة لوظائفهم وما يحيط بها من اعتبارات قدرها المشرع لإخراجهم من الكادر العام ، ونسأل الله أجر المجتهدين وعلى الله قصد السبيل .

﴿ وأن ليس للإنسان إلا ما سعى وأن سعيه سوف يُرى ثم يجزاه الجزاء الأوفى ﴾ [2]

---

(١) على ما سيرد بيانه فى الباب الأول .
(٢) النجم (٤٠ ــ ٤١) .